

التقرير السنوي عن أعمال مجلس إدارة
نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية
للعام 2018

حضرات الزملاء الكرام،

- عملاً بأحكام المادة ٣٢ من النظام الداخلي للنقابة، تنعقد الجمعية العمومية مرة كل سنة بناء على دعوة النقيب في اجتماع عادي.
- أ - للتداول في التقرير السنوي المختص بأعمال مجلس الإدارة عن أعمال سنة 2018.
- ب - للمناقشة في موازنة العام 2019 التقديرية وفي تنفيذ ميزانية العام السابق، والتصديق على قطع حسابات السنة الماضية، وإبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة النقابة.
- ج - لتعيين مراقب للحسابات.
- د - لبحث مواضيع مختلفة.

حضرات الزملاء الكرام،

نجتمع في مثل هذه الفترة من كل عام لنقيم معاً أعمال مجلس إدارة النقابة عن العام المشارف على نهايته. ويسعدني، قبل عرض محصلة أعمال المجلس في العام 2018، الترحيب بكم باسمي وبإسم أعضاء مجلس إدارة النقابة وشكركم على حضوركم هذا اليوم للمشاركة في هذه الجمعية العمومية.

أيها السادة،

فقد استهل جلساته للعام ٢٠١٨، بتنفيذ أحكام الفصل الخامس من نظامه الداخلي المتعلق بإجراء انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومكتب المجلس، وتعيين لجان داخلية لتحسين مستوى العمل وإيجاد روابط وثيقة من التعاون والتفاهم المتبادل مع دوائر الدولة والهيئات النقابية وخاصة نقابة المهندسين.

كما قام المجلس خلال هذا العام بنشاطات عديدة اهمها:

أ - على صعيد رئاسة مجلس الوزراء:

- وجه المجلس كتابا الى رئاسة مجلس الوزراء جدد فيه عرض مطالب نقابة المقاولين التي كانت قد اثارته خلال اللقاء مع الرئيس سعد الحريري، السنة الماضية، والتركيز على تفاصيلها للعمل على وضعها موضع التنفيذ بغية تحديث قطاع المقاولات وشؤونه، ومما جاء في الكتاب:

- **ملاحقة وضع وتنفيذ قانون دفتر الشروط والأحكام العامة المطلوب إقراره من قبل المجلس النيابي، لأن الدفتر الحالي يعود تاريخه الى ١٩٤٢/٥/٢٠، وقد تقدمت نقابتا المقاولين والمهندسين منذ العام ٢٠٠٢ بمشروع يؤمن توازن العلاقة بين أطراف المتعاقدين المالك، الإستشاري والمقاول، ويحدد مسؤوليات الأطراف وحقوقهم وواجباتهم بشكل عادل وشفاف، بغية الحدّ من الفساد وتعزيز دور المكتب الإستشاري وذلك بالتعاون مع اختصاصيين دوليين**

- **مشروع مرسوم تحديد شروط الإشتراك في الصفقات العمومية (مرسوم رقم ٣٦٨٨ الصادر في ١٩٦٦/١/٢٥)**
ان لنقابة مقاولي الأشغال العامة دور اساسي في موضوع الصفقات العمومية وادارة المناقصات. وهي مسؤولة بموجب قانونها الداخلي عن حماية مهنة المقاوله وسلامة اجراءات التلزم وانجاز الأشغال والدفاع عن حقوق المقاولين.
لقد أعدت الدولة اللبنانية مشاريع قوانين بغية معالجة المشاكل الناتجة عند إجراء كل صفقة عمومية، على أن يُصار الى إنشاء ادارة لشؤون هذه الصفقات. ولهذا تطلب النقابة الإفراج عن هذا المشروع وإدراجه على جدول اعمال مجلس الوزراء وتقتراح اخذ القرار بإحالته الى المجلس النيابي لإجراء المقتضى.

- **مرسوم تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس (مرسوم رقم ٩٣٣٣ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٦)، ان الغاية من هذا المرسوم هو وضع حدّ لمعانة المقاولين من اعتماد الاستثنائية. ان مرسوم تصنيف المتعهدين المطبق حالياً في لبنان قديم ويعود صدوره الى العام ١٩٦٦. وفي العام ٢٠٠٢ قامت لجنة تضم نخبة من المديرين العاميين في الوزارات والصناديق التي تُعنى بشؤون الإنماء والإعمار وبمشاركة من نقابتي المهندسين والمقاولين، بإعداد مرسوم تصنيف جديد يوحد إجراءات تصنيف**

المتعهدين ويضع حداً لمعاناتهم من الاستتبابية في تصنيفهم بالإستناد الى المرسوم ٣٦٨٨ القديم. إلا أن مرسوم التصنيف الجديد عالق في ادراج مجلس الوزراء لدى رئيسة هيئة التصنيف.

وقد اقترحت النقابة الموافقة على الاجتماع برئيسة الهيئة وتكليفها وضع بروتوكول تعاون بين نقابة المقاولين ونقابتي المهندسين في بيروت والشمال، كي يتحملوا كلفة وضع برنامج مكننة المشروع Software والتنسيق معهم لإجراء المقتضى سعياً لإيصال المرسوم الى مرحلة التنفيذ.

كما إستضاف مجلس إدارة نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية في مقرها مستشار رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الدكتور نديم المنلا، حيث تناول المجتمعون نتائج مؤتمر "سيدر" التي كانت حصيلته ١١,٥ مليار دولار، ودور المقاول في المرحلة المقبلة ومساهماته في تطوير البنى التحتية.

وقد أكد الدكتور نديم المنلا أن نتائج مؤتمر "سيدر"، "سيفعل الحركة الاقتصادية في البلد كونه انطلق من مبدأ اقتصادي بحت، فالاستثمارات في البلاد أكانت للقطاعين العام أم الخاص فهي غير موجودة، والبنى التحتية مترهلة. مساهمة القطاع العام كانت تقتصر على القيام بمشاريع صغيرة بقيمة 500 مليون دولار اي أقل من نسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي. أما مع " سيدر" فالقطاع العام مدعو، في السنوات الخمس أو السبع المقبلة، الى أن يلعب دوراً كبيراً في إعادة تنشيط الإقتصاد وتأهيل البنى التحتية. يأتي ذلك من خلال رفع مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار الى مليار ونصف او ملياري دولار في السنة للتمكن من تحقيق معدلات نمو في الاقتصاد تتراوح بين ٤ و ٦ في المئة".

فتنشيط قطاع البناء يساعد في خلق فرص عمل بعشرات الآلاف مما يعزز الاقتصاد، وان تأمين فرص العمل للسوريين يخفف الضغط الاقتصادي الناجم عن أزمة النزوح لأن اليد العاملة السورية تشكل تقليدياً جزءاً كبيراً من العمالة في قطاع البناء.

وشدد الدكتور نديم المنلا أخيراً على ضرورة تسريع آلية تنفيذ المشاريع الموجودة في وزارة الطاقة ومجلس الانماء والاعمار والتي تنتظر تشكيل الحكومة لإتمام الاستملاكات ودخولها حيز التطبيق.

ب - على صعيد وزارة الأشغال والنقل:

بحث النقيب حلو مع وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس في مكتبه في الوزارة كيفية دفع مستحقات المقاولين المزمنة والبالغة ١٣٠ مليار ليرة لبنانية. فبالرغم من الاتفاق مع رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان ووزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس" لم يتم إدراجها في الموازنة، وقد فوجئنا بعدم لحظ تلك المستحقات القديمة وبينها ١٠٠ مليار فروقات أسعار حسب قرار الستين

وضمن دفاتر الشروط، إضافة الى ان الثلاثين مليار المتبقية هي من مستحقات الـ P.I.U. منذ أكثر من عشر سنوات.

وقد أكدنا للوزير فينانوس ان قطاع المقاولات أساسي في عملية الإعمار والبناء وتطوير البنية التحتية في لبنان". وتجدر الإشارة الى أن موازنة ٢٠١٨ لحظت في الاحتياطي لبند الأحكام القضائية والمصالحات مبلغ ٧٥ مليار ليرة التي يمكن إستعمالها في حل بعض مشاكل المقاولين المالية. في اي حال فإن عدم إيجاد الحل الجذري لهذا القضية الممتدة منذ أكثر من عشر سنوات، بما يضمن إستمرارية الشركات وعمالهم وموظفيهم في العمل، سيكون شرارة الإحتجاج الأولى التي ستواجهها الحكومة الجديدة.

في منتصف تشرين الأول، كان للمجلس لقاء آخر مع الوزير فينانوس في مقر النقابة، يرافقه مدير مكتبه الاستاذ شبيب خوري ومدير الادارة المشتركة السيد منير صبح. تناول اللقاء مستحقات المقاولين والواقع الاقتصادي الذي ينعكس على قطاع المقاولات ولا سيما واقع الموازنة والبنود العائدة لها لتسيير مشاريع وزارة الأشغال العامة والنقل، وما تواجهه من تحديات ومصاعب في تطبيق مبادئ الشفافية والعلانية والمساواة، التي تنص عليها قوانين الصفقات العمومية في التعامل مع مسائل التلزم والشراء العام وفي السعي للدفاع عن حقوق المقاولين وحاجاتهم. الزيارة إستثنائية في المضمون لأن وزير الأشغال العامة عكس في هذه الزيارة رؤيته لتكريس الشراكة مع نقابة المقاولين كمرجعية أساسية لقطاع المقاولات والبناء في لبنان وكشراكة أساسية للدولة اللبنانية ممثلة بوزارة الأشغال العامة والنقل بالإضافة إلى الوزارات والإدارات والمجالس الأخرى. بُحث، خلال اللقاء، موضوع مستحقات المقاولين المتأخرة والمتراكمة منذ سنوات، وتقدّم المجلس بإقتراح مشروع قانون خاص موقع من ١٠ نواب لتسديد تلك المستحقات. مشروع أعدته النقابة لمعالجة اشكالية تسديد هذه المستحقات وفق آلية حددت فيها قيمة الإعتماد المخصص لذلك بمبلغ اجمالي قدره ١٣٠ مليار ليرة لبنانية، يتم نقله وتغطيته من باب احتياطي الموازنة لسنة ٢٠١٧.

المستحقات المتوجبة للمقاولين هي نتيجة أشغال منقّدة وفق برنامج Program Implementation Unit (P.I.U) الممولة جزئياً من البنك الدولي الذي سَدّد حصّته في التمويل والتي بقيت حصة الدولة غير مسددة. كما حقوق المقاولين المتوجّبة بموجب القرار رقم ٦٠ تاريخ 1/7/2004 المعدّل بموجب القرار ١٨٧ القاضي بالتعويض على المقاولين بموجب سندات خزينة نتيجة إقفال الكسارات.

ج - على صعيد وزارة المال:

- عقد وفد من اعضاء المجلس برئاسة النقيب لقاءات مع مدير عام وزارة المالية الدكتور الآن بيفاني، حيث جرى عرض للمشاكل المشتركة بين النقابة ووزارة المالية لجهة تأمين إعتمادات

لتغطية كلفة زيادة نسبة الضريبة من ١٠% الى ١١%، وقد افاد الدكتور بيفاني لجنة النقابة بأن الوزارة ستصدر تعميماً لتأمين الإعتمادات حتى تغطي كافة الفواتير المتبقية، وسيتضمن التعميم ما يلي:

- إعفاء الفواتير من ضريبة الـ ٤ بالألف على الزيادة التي طرأت وبالبالغة ١ %.
- تمتت لجنة النقابة تعديل طريقة عمل قسم المعلوماتية لناحية عدم تجميد الكشوفات بسبب نقص في المعلومات أو في الوثائق المتعلقة بوضعية المتعهد وخصوصاً التصاريح السابقة لضريبة الدخل أو الباب الثاني أو الضريبة على القيمة المضافة والقيمة التآجيرية وغيرها...
- أما في الشأن المالي ايضاً فقد:
 - - زار وفد من معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي برئاسة مديرة المعهد لمياء المبيض البساط نقابة المقاولين حيث إلتقى مجلس إدارة النقابة، وتناول اللقاء مواضيع التدقيق والمحاسبة العمومية والمناقصات، وخاصة موضوع الشراء العام ووضع دفاتر شروط نموذجية وتوحيد الإجراءات وعرض التحديات التي تؤثر سلباً على مبادئ المنافسة والفعالية والشفافية.
 - ثم قدّمت السيدة البساط عرضاً موجزاً لما يقوم به المعهد من نشاطات منذ تأسيسه العام 1996 في مجال بناء القدرات في وزارة المال والادارات العامة التي ترغب في تحسين أدائها المالي في شق المحاسبة والصفقات والتدقيق وتطبيق المعايير المالية السليمة، كما يقوم المعهد بإعداد دراسات وبيانات إدارية وتنظيمية تخص المواطن والمؤسسات الصغيرة.
 - وقد نقلت البساط رغبة وزير المال في العمل مع نقابة المقاولين ومساعدتهم بغية التوصل الى حل للمشاكل التي يواجهونها، وأبدت استعداد المعهد للتعاون مع المقاولين في تحديث دفتر الشروط وكل ما يتعلق بالمناقصات، إضافة الى موضوع الشراء العام الذي تولي وزارة المال الاهتمام به. وقد أمل الحلو في نهاية اللقاء "أن يتم تحضير برنامج عمل في أقرب وقت لعقد اجتماعات دورية بين نقابة المقاولين ومعهد باسل فليحان كما كان يحصل سابقاً.
 - كما تمّ إقتراح إقامة ورشة عمل مشتركة بين نقابة المقاولين والمعهد، يكون محورها مشروع قانون جديد لتحديث دفتر الشروط والأحكام العامة ومشروع تصنيف المتعهدين.

د - على صعيد صندوق المهجرين:

تابع وفد من اعضاء المجلس برئاسة النقيب موضوع المستحقات المتأخرة والمتراكمة للمقاولين والتي سبق لمجلس الوزراء ان وافق عليها في جلسته المنعقدة في القصر الجمهوري بتاريخ ٢٦/٤/٢٠١٨، لتغطية دفعات مستحقة لمتعهدين وإستشاريين قاموا بتنفيذ مشاريع بنى تحتية لصالح الصندوق للفترة الممتدة بين تاريخ ٢٠١١/٦/١٣ ولغاية تاريخ ٢٠١٣/١٢/١٠.

فقرر الموافقة على مشروع مرسوم يرمي الى نقل اعتماد بقيمة ثمانية مليارات ليرة من احتياطي الموازنة العامة الى موازنة رئاسة مجلس الوزراء - الصندوق المركزي للمهجرين للعام ٢٠١٨ لتغطية دفعات مستحقة للمتعهدين عن الفترة المشار اليها اعلاه.

وبنتيجة الملاحقة من قبل مجلس النقابة ورئيسه تم اقرار جدول المستحقات المشار اليها خلال شهر تشرين الثاني من العام الحالي وتضمن اسم ٢٥ شركة تم ابلاغهم من قبل النقابة في حينه للتوجه الى الصندوق وقبض مستحقاتهم.

ه - على صعيد وزارة الطاقة والموارد المائية، مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان:

على ضوء تعيين مدير عام جديد لمصلحة مياه بيروت وجبل لبنان المهندس جان جبران، عقد رئيس المجلس واعضائه لقاء غداء تكريمي للمدير الجديد وسلفه المهندس جوزف نصير بهدف تشجيع ودعم التعاون مع دوائر الدولة وايجاد روابط وثيقة من التعاون والتفاهم المتبادل ما بين النقابة والمصلحة، أثنى خلاله رئيس المجلس على دور مدير مصلحة المياه في ادارة هذا القطاع الحيوي الهام وتمنى ان ينسحب هذا الأمر على قطاعي الكهرباء والنفايات التي تتطلب حلولاً جذرية. كما أكد رئيس المجلس الاستعداد الدائم لنقابة المقاولين للتعاون مع المصلحة ومع كل إدارات الدولة لتنفيذ المشاريع العامة طبقاً للمواصفات والجودة المطلوبة.

١. على صعيد العلاقة مع المؤسسات الاقتصادية والمصرفية والاجتماعية والإنسانية:

- كما كان للمجلس لقاء مع جمعية المصارف، بحث خلاله مع رئيسها الدكتور جوزف طريه عدداً من المواضيع التي تهم المقاولين ومن أبرزها:
- واقع القروض والتمويل للشركات المنتسبة الى النقابة،
 - شروط منح القروض للمشاريع الجديدة والتي هي قيد التنفيذ لاسيما المشاريع الممولة من الدولة اللبنانية، أثر تأخير دفع المستحقات
 - تسديد الكشوفات على الفوائد التي تدفعها الشركات والحلول العملية لمعالجة هذه المشاكل المزمنة،
 - إمكانية خفض الفوائد ومنح قروض خاصة ومخفضة ومدعومة لمتعهدي الأشغال العامة بحيث تحتسب على اساس الكشوفات الموقعة من المراجع المختصة،
 - إمكانية إعطاء المقاولين بعض التسهيلات بشأن الكفالات وعدم احتسابها على كامل المشروع عند زوال المخاطر،
 - تعديل نص الكفالات كي لا تكون سارية المفعول عند اول طلب،
 - مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص...

٢. على صعيد العلاقة مع المؤسسات الإعلامية المرئية، المسموعة والمقروءة:

انسجاماً مع قناعاتها بتفعيل دورها وتحقيق أهداف النقابة كان لرئيس المجلس مواقف ومداخلات في قضايا مستجدة على الساحة اللبنانية وذلك عبر تأثير محطات وإذاعات مرئية ومسموعة إضافة إلى الصحف المقروءة، أهمها.

- توجيه تهنئة إلى لبنان واللبنانيين بإنجاز الانتخابات النيابية والتي من شأنها تجديد الحياة السياسية في البلاد وترسيخ لبنان كدولة ديموقراطية راقية في المنطقة.
- والتشديد على ضرورة الفصل بين السلطات كي يتمكن المجلس النيابي الجديد من ممارسة دوره الرقابي والتشريعي كاملاً، والحكومة بدورها التنفيذي، مشيراً إلى أن أمام المجلس النيابي الكثير من العمل خصوصاً على مستوى تطوير البنية التشريعية المتعلقة بالشأن الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال وإقرار الحكومة الالكترونية وكذلك تطوير الهيكلية الضريبية، فضلاً عن اقرار الكثير من مشاريع القوانين العالقة.
- تسليط الضوء عبر استضافة النقيب على محطة OTV على اشكالية قروض الإسكان المدعومة من مصرف لبنان. أنه لم يعد لدى المواطنين مدخرات، وخصوصاً الموظفين منهم وبالتحديد الشباب الذين كانوا يتكلمون على القروض ذات الفوائد المتدنية والتقسيط على ٢٠ و ٣٠ سنة، كما نبه إلى ان اعلان مصرف لبنان عن نفاذ الكوتا المحددة لهذه الغاية خلق مشكلة اجتماعية، مشدداً على مسؤولية وزارة الإسكان والحكومة التي عليها لحظ أموالاً مخصصة لدعم القروض في القطاع السكني. وخلص إلى القول بأن المطلوب اليوم وجود رؤية اقتصادية من الحكومة لكل المشاكل التي يواجهها الناس، لكن وللأسف فإن المعالجات تحصل عندما تقع الأزمة، مع العلم ان تنشيط القطاع العقاري الذي يشكل جزءاً من الإقتصاد اللبناني يحتاج إلى حلول خاصة به بعدما حملوه ١٦ ضريبة إضافية، لهذا سيبقى القطاع العقاري في حال عدم الإستقرار بسبب تقاعس الحكومة عن وضع سياسة إسكانية تخدم الناس والإقتصاد. واليوم هناك العديد من الورش سيتوقف العمل فيها، لأن المطورين العقاريين راهنوا على مشتريين سيحصلون على قروض مدعومة. إضافة، فإن المقاول يمر اليوم في وضع صعب بسبب عدم قبض مستحقاته، لأن الإدارات العامة تتأخر كثيراً في دفعها، بالإضافة إلى وجود شح في المشاريع المطروحة من القطاع العام، ولهذا نأمل بحلحلة ما بعد نتائج مؤتمر "سيدر" لإستهاض الوضع وطرح مشاريع جديدة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن القطاع الخاص العقاري يواجه أزمة أيضاً لأن المطورين العقاريين يبنون ولا يستطيعون بيع الوحدات السكنية، وهذه الأزمة متواصلة منذ ٧ - ٨ سنوات".

- كما كان للنقيب مداخلة مرئية ومسموعة ضمن برنامج "كلام بيروت"، ركز خلالها على وضع قطاع المقاولات وعلى الوضع الإقتصادي واعتبر أن تشكيل الحكومة يحرك من دون شك العجلة الاقتصادية. وأن القطاع الخاص يترجّح في ظلّ جمود الدورة الاقتصادية، مذكراً بالكلفة الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد جرّاء إقرار سلسلة الرتب والرواتب. واعتبر أن التحدي الأكبر أمام الحكومة والعهد الجديد يكمن في إيجاد الحلول لمشاكلها المزمنة وتنفيذها وأولها أزمة الكهرباء إذ من المعيب أن يستغرق حلّ هذه المشكلة ٣٠ عاماً، وشدد الحلو على اعتماد آلية جيدة في تطبيق القرارات التي تتخذ وإلا هناك خطر أن يضيع الدعم في مؤتمر "سيدر" الذي تضمن حلاً لمعضلة الكهرباء في لبنان. أما عن وضع القطاع العقاري فقد نبه رئيس المجلس أنه في حالة ركود وأسعار الشقق تدنت بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ % لافتاً الى ان الوضع سينتظم أكثر في المرحلة المقبلة وسيتم البناء استناداً الى حاجة السوق، لافتاً الى أن العقار يبقى قيمة ثابتة في البلاد. وأضاف: المقاولون ليسوا بعيدين عن هذا الوضع فهم لا يحققون أرباحاً ولا يستوفون المستحقات المترتبة لهم على الدولة منذ ١٠ سنوات والبالغة قيمتها ١٣٠ مليار ليرة.

٣. على صعيد التعاون مع نقابتي المهندسين:

كان التواصل والتنسيق وثيقاً مع نقابتي المهندسين في لبنان، خاصة مع رئيس اتحاد المهندسين - بيروت ورئيس فرع المتعهدين فيها. وتم التوصل معهما الى زيادة المساهمة المالية السنوية التي تستحق لنقابة المقاولين والمقررة بموجب بروتوكول ٢٠١٤/١٢/١١ بحيث أصبحت //٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.// بدلا من //١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.// تدفع سنويا على مرحلتين القسط الأول في النصف الأول من شهر آذار والقسط الثاني في النصف الثاني من شهر ايلول.

٤. على صعيد التعاون مع غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان واتحاد المصارف العربية والهيئات الاقتصادية اللبنانية والصعيد الإقليمي:

تلقت النقابة دعوات من غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان وطرابلس تضمّنت عقد اجتماعات مع مقاولين ورجال أعمال من دول خارجية: الصين، إيطاليا، روسيا، الهند، مصر، أوكرانيا، وسوريا..... كما شاركت النقابة في الاجتماعات الدورية التي عقدتها الهيئات الاقتصادية وفي زياراتها للمسؤولين، وكنا نبدي في هذه الاجتماعات وجهة نظرنا بما يعزز الوحدة الوطنية ويؤمن المصلحة العامة للانطلاق في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ومن اتحاد المصارف العربية، واتحاد المقاولين العرب، فُعِمَّت بمجملها على جميع الأعضاء المسدّدين والمنتسبين إليها. وقد شاركت النقابة معظم هذه اللقاءات، لكنها تتمنى مشاركة أكبر من قبل الأعضاء لدى كل تعميم، لتعزيز الأهداف المنشودة للتعاون مع العاملين في قطاع المقاولات أكان في الداخل أو في الخارج.

استمر التواصل والتعاون مع اتحادات ونقابات المقاولين في الدول العربية. فقد مثّل النقابة نائب الرئيس وشارك في مؤتمر إتحاد المقاولين العرب ومشروعات البنك الإسلامي للتنمية حول دور المقاول العربي والمستثمر في الوطن العربي والعاصمة الإدارية الجديدة في مصر.

كما شاركت النقابة في إنتخابات الوحدة الاقتصادية بشخص امين سرها وبالوكالة من المجلس وفي اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد المقاولين العرب وإعادة انتخاب رئيساً للاتحاد.

فضلا عن ذلك، فقد شاركت النقابة في استقبال الوفود والجمعيات الاقتصادية الأجنبية التي زارت هذه السنة غرفة التجارة والزراعة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، خاصة الوفود التي كانت تضم مقاولين من بلدان عربية وغربية. نذكر على سبيل المثال:

- جمعية رجال الأعمال اللبنانية - الروسية.

- منتدى الاقتصاد العربي، في دورته الـ ٢٦ برعاية دولة الرئيس السيد سعد الحريري والذي كان فيه للنقيب مداخلة جاء فيها:

أن مقررات مؤتمر سيدر تشكل الرافعة الأساسية لتحريك الاقتصاد في ظل الركود الكبير الذي نمر به هذه الايام وتؤمن الفرص الكبيرة التي يمكن لكافة شرائح المجتمع الاستفادة منها اذ سيساهم بدعم الحركة الاقتصادية وزيادة النمو وتخفيض العجز وتفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص ومحاربة الفساد وتطوير البنى التحتية وإصلاح المالية العامة. كما أنه أكد أن للنقابة دور كبير وأساسي في تنفيذ هذه المشاريع لما تتمتع به من خبرات وطاقت كبيرة ساهمت في اعمار العديد من الدول.

- اللقاء الإقتصادي الحواري الذي عُقد مع رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري بدعوة من رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية كان لنا فيه كلمة كررنا فيها حرصنا على تجديد المجتمع الدولي ثقته بلبنان عبر مؤتمر سيدر ١، والثقة هي اكثر ما يحتاجه لبنان في هذه المرحلة مع ما لها من دلالات في محيط غير مستقر، ووسط تحديات اقليمية واعباء داخلية. لا يمكننا الركون الى حرص العالم علينا من دون أن نقوم بواجباتنا ونتحمل مسؤولياتنا.

ونبهنا الى ان النمو المرتجى يأتي مواكبا لاعادة بناء وتطوير البنى التحتية وتمكين القطاعات الانتاجية من توسيع قاعدتها وتطورها. هذا النمو المرتقب مرهون بتنفيذ الاصلاحات المنشودة والمطلوبة من كافة اللبنانيين قبل ان تكون مشروطة من الدول والهيئات الداعم، والمسؤولين في قطاع المقاولات وكررنا مطالبنا بالاسراع في اصدار دفتر الشروط والاحكام العامة وقرار مرسوم تصنيف المتعهدين ومكاتب الدروس للمساهمة بالمزيد من تنظيم القطاع. كما تمنينا اعتماد اعلى معايير الشفافية والعدالة في المناقصات والابتعاد عن المحسوبيات والحسابات الصغيرة.

٥ - على سعيد وزارة التربية والتعليم المهني:

- حفل إطلاق "الإطار الاستراتيجي الوطني للتعليم والتدريب التقني والمهني ٢٠١٨ - ٢٠٢٢" في القصر الحكومي برعاية رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، تحدث فيه عضو مجلس ادارة نقابة المقاولين المهندس عبده سكريه كعضو منتدب من النقابة لتحقيق مشروع اليونيسيف للتعليم والتدريب المهني والتقني ودور النقابة في كيفية المساعدة في هذا المجال. مشيرا الى ان التعليم والتدريب المهني والتقني وتعزيز الالتحاق به يُعبر عن نصف المشكلة، فيما الحقيقة أن هناك صورة نمطية ونظرة دونية للتعليم المهني وبأنه فقط لمن ليس لديه القدرة على متابعة الدراسة الأكاديمية، والسبب يعود الى عدم وجود توجيه صحيح من الدولة نحو هذا القطاع. وقد أوجز أهم العناصر الداعمة للمشروع بضرورة توصيف وتصنيف المهن، تحويل الخطة لبرنامج، توزيع المهام، استراتيجية عمل وتعديل جذري في النظرة السلبية للمهني، إضافة الى خارطة طريق لتطوير القطاع. فالتعليم المهني أساسي لبناء البلد ولتطور اقتصاده لأنه هو الذي ينمي حس الإبداع ويزيد من مهارة اليد العاملة.

- كما شارك عضو المجلس المهندس عبده سكريه في ورشة الإطار الاستراتيجي للتعليم والتدريب التقني والمهني الذي أقامته منظمة الأمم المتحدة للطفولة - اليونيسيف، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية - المكتب الإقليمي للدول العربية تناول ورشة عمل حول تحديث نظام التأهيل في التعليم المهني من منظور النقابات وأصحاب العمل. وقد قدّم المهندس عبده سكريه مداخلة حول "دور أصحاب العمل في تطوير التعليم والتدريب المهني في لبنان وتأثير نتائج مؤتمر Cedre على تحديد ماهية الحاجات اللازمة لليد العاملة الفنية". ومما جاء في المداخلة: أنه قد كان للنقابة رؤية مسبقة حول هذا الموضوع تقوم على ثلاث ركائز:

أولاً: ضرورة توصيف المهن المطلوبة حسب حاجة سوق العمل ذلك من خلال اشراك أرباب العمل وأصحاب المصالح بذلك.

ثانياً: ضرورة تأمين التدريب العملي للطلاب في الشركات والمصانع أثناء الدراسة

ثالثاً: ضرورة اشتراك القطاع الخاص من شركات ومصانع وأصحاب عمل بتقييم أداء الطلاب والخريجين وتصنيفهم وفق: مساعد فني - فني معلم - معلم متمرن - فورمن أو معلم مدير.

كما عدّ مشاكل اليد العاملة المهنية المتوفرة في السوق اللبناني والحلول الممكنة لمعالجة الهوة بين أصحاب العمل والمهندسين وبين اليد العاملة الماهرة.

وأنهى بأن النجاح في تطبيق الاستراتيجية سوف يشكل قاطرة كبيرة للاقتصاد ويؤمن فرص عمل وجودة عالية تزيد من الدخل القومي وتنقلنا الى عالم متقدم.

- كما شاركت النقابة في حفل إطلاق المنصة الإستثمارية للقطاع العقاري Legacy One، مبادرة أنت بعدَ تراجع مضطرب في السوق العقاري اللبناني دفع بالمطوّرين العقاريين الى تقديم أسعار تحفيزية

والإستثمار في مبادرة خالقة ومضمونة تستهدف شقاً اختيرت بعناية من قبل فريق مختص. هذه المنصة تهدف الى تنشيط حركة بيع وشراء الشقق السكنية في منطقة بيروت الكبرى في مرحلة أولى وفي كل المناطق اللبنانية في مراحل لاحقة.

- كما زار نقيب المقاولين يرافقه عضو مجلس الإدارة المهندس عبده سكرية بصفته عضواً منتدباً من النقابة لتحقيق مشروع اليونيسيف للتعليم والتدريب المهني والتقني، وزير التربية في حكومة تصريف الأعمال مروان حمادة، حيث جرى بحث حول أهمية تطوير التعليم والتدريب المهني في لبنان بعد قرار إحياء المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني الصادر بموجب مرسوم والذي لم يجتمع سوى مرة واحدة منذ تأسيسه في العام ٢٠٠٠. وكشف الوزير حمادة أن الوزارة بصدد إعداد مرسوم لتشكيل المجلس الأعلى للتعليم المهني والتقني الذي سيضم بين أعضائه نقابة المقاولين كممثلة للقطاع الخاص وأرباب العمل بالإضافة الى جمعية الصناعيين. ثم جرى عرض إمكانية توقيع بروتوكول بين وزارة التعليم المهني والتقني والمؤسسات الدولية للقيام بتجربة نموذجية على هذا الصعيد ضمن منهاج تعليمي حديث خصوصاً في ظل وجود ٧٨ مهنة مصنفة في مجال المقاولات.

حضرات السادة،

للقابة مؤسستان ملحقتان بها إضافة الى بنك للمعلومات، هما مجلة المقاول اللبناني وصندوق التعاضد الإستشفائي.

بنك المعلومات:

شهد بنك المعلومات هذه السنة نقلة جديدة في مواكبة التطورات التكنولوجية والتواجد على شبكة التواصل الاجتماعي، فعزز حضوره على موقع ال "Facebook" لأهميته كأبرز وسيلة تفاعل اجتماعي، إعلامي وتوثيقي.

كما ثابر على تحديث الموقع الإلكتروني الخاص به، فجدد وطور الموقع، وبات همزة وصل بين النقابة من جهة والمقاول والشركات العاملة في المجال، وذلك لإطلاعهم على أبرز الأخبار والنشاطات والمشاكل التي تُعنى بالقطاع وتسهيل نشر دليل المقاول وتأمين المعلومات لوزارة الأشغال العامة والنقل حول مؤشرات INSEE، وتزويد مجلة المقاول بأهم المؤشرات الاقتصادية وتيؤيم المعلومات المتعلقة بلوائح المؤهلين لدى مجلس الإنماء والإعمار، وزارة الأشغال، ووزارة الطاقة والمياه. كما وساهم في تأمين اللوائح الخاصة بالمستحقات العائدة للمقاولين، في ذمة وزارة الأشغال العامة، تعود لسنوات سابقة.

أما مجلة المداول اللبناني:

انطلاقاً من التطورات التكنولوجية التي يشهدها القطاع الاعلامي عموماً ووسائل التواصل الاجتماعي خصوصاً، وضعت مجلة "المداول اللبناني" رؤية شاملة تتيح لها الانتقال التدريجي لتعزيز مواكبتها لهذا التطور بما يسمح وصولها إلى شرائح أوسع لا سيما قطاعات المداولين الشباب والمهندسين والشركات الناشئة، بالإضافة إلى جمهورها الأساسي الذي يتمثل بشكل رئيسي بشركات المداولات اللبنانية والعربية والشركات الهندسية والاستشارية والمصارف وشركات التأمين وشركات مواد البناء والآليات وسواها.

في هذا الإطار، باشرت المجلة تعزيز صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر وإنستغرام) وبدأت تحقيق خروقات هامة في الشرائح المستهدفة المذكورة أعلاه.

والمجلة في صدد إنتاج فيديوهات وكليات مصورة عن المشاريع الإعمارية بما يساهم في تسليط الضوء على الانجازات الهندسية والمعمارية الهامة التي يحققها المداولون في مختلف المجالات ويقدم خدمة إعلامية متميزة لهذه الشركات ويعزز دور المجلة كمرجعية إعلامية لقطاع المداولات اللبناني الذي ترعاه وتمثله نقابة المداولين.

إن هذه الجهود النوعية ستتيح توسيع قاعدة القراء والمتابعين الذين واكبوا المجلة منذ صدورها سنة ١٩٩٤، وهم يتطلعون اليوم لرؤية تقدمها على مختلف المستويات. وستواظب المجلة على إصدار النسخة الورقية كما درجت العادة بما يحافظ على حضورها الهام في الوزارات والإدارات العامة والمجالس والسفارات والمصارف وشركات المداولات والتأمين ومواد البناء، كما ستحافظ على وجودها في المكتبات بين نظيراتها من المجالات الاقتصادية اللبنانية والعربية.

إن هذه الرؤية قد بوشر تنفيذها بشكل تدريجي على أن تنطلق بقوة خلال العام ٢٠١٩ بحيث تشكل قفزة إعلامية ومعنوية كبيرة إلى الأمام تساهم في تطوير الوجه الاعلامي للنقابة على ضوء وسائل التواصل الاجتماعي.

صندوق التعاضد الاستشفائي:

سبعة عشر (١٧) عاما مرت على تأسيس صندوق التعاضد الاستشفائي. وهو مستمر بتغطية كاملة لحالات سرطانية كثيرة، وحالات مرضية مزمنة.

وان انتساب صندوق النقابة الى اتحاد صناديق التعاضد، جعل المنتسبين اليه يستفيدون من مركزي السمع والبصر اللذين افتتحهما الاتحاد في الحازمية والنبطية بمساعدة التعاضدية الفرنسية.

- ان جميع المستشفيات في لبنان تستقبل المرضى المنتسبين الى صندوق النقابة الإستشفائي.
- مع الإشارة الى أن التداول في التقرير السنوي الخاص بأعمال مجلس ادارة الصندوق
- أ - للمناقشة في موازنة العام 2019 التقديرية وفي تنفيذ ميزانية العام السابق، والتصديق على قطع حسابات السنة الماضية، وإبراء ذمة اعضاء مجلس ادارة النقابة.
- ج - لتعيين مراقب للحسابات.
- د - لبحث مواضيع مختلفة.
- تبقى على عاتق ومسؤولية ادارة مجلس الصندوق ومن خلال الجمعية العمومية العائدة للصندوق.

الخاتمة:

اننا كنقابة مقاولين، متفائلون بالمشاريع الكبرى والخطط المطروحة للبنى التحتية المتوقع تنفيذها على مستوى كل لبنان. وإننا نأمل كثيراً بالخطة الاقتصادية (Capital Investment Plan) التي تلحظ مشاريع استثمارية على مدى ثماني سنوات بقيمة ١٦ مليار دولار في القطاع العام تمول بنسبة ٤٠ في المئة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وهي شراكة حيوية لنهوض الاقتصاد. نحن نملك الارادة والقدرة على توسيع حجم الاقتصاد وزيادة فرص العمل لاعادة تكوين الطبقة الوسطى. صناعة الوطن نضال يومي وفعل شغف وايمان بالحصاد الوفير. ويبقى المطلوب فعلة كثيرون مؤمنون، يبنون جسوراً متنوعة أساسها الانجاز والقيم المشتركة.

نتمنى أن تتشكل الحكومة الجديدة اولا وان تولي الإهتمام الكافي لمهنة المقاوله وتتهي الملفات العالقة للمقاولين لاسيما المستحقات المالية".

في نهاية هذا اللقاء لا بد لي، بعد تلاوة هذا التقرير، من تكرار شكري لحضوركم للمشاركة في هذه الجمعية العمومية، والثناء عليكم لصمودكم وتضحياتكم في الإستمرار بتنفيذ تعهداتكم بتقان، في حين كانت مستحقاتكم لا تدفع لكم في مواعيدها.

ولا يسعني ايضا، الا ان اوجه تحية تقدير واكبار الى اعضاء مجلس ادارة النقابة لعملهم كفريق منسجم، وتكريسهم الكثير من وقتهم وجهودهم في خدمة قطاع المقاولات.

وأخيرا، اسمح لنفسي بأن انوه باسمي واسم مجلس الإدارة بمدير عام النقابة العميد نديم الأسمر وبرئيس تحرير مجلة المقاول السيد رامي الريس وبمديرة صندوق التعاضد الإستشفائي السيدة لينا جبر وبالمستشار القانوني للنقابة الأستاذ جان صفيير وبسائر الإعلاميين الذين تعاونوا مع النقابة وبالموظفين فيها لمثابرتهم على تأدية واجباتهم بالمستوى المطلوب.

النقيب.